بعد أن دعت الحكومة وعدد من النواب إلى عقد جلسة خاصة لمناقشة الموضوع

تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية تقطع «إجازة» مجلس الأمة

الغانم: قمت بدمج الطلبين بعد التنسيق بين مقدميها النيابي والحكومي في جلسة واحدة ووجهت الدعوة

تلقيت طلبا بعقد أخرى «خاصة» لمناقشة أوضاع المتقاعدين والتصويت على ما يخص توزيع أرباح «التأمينات»

مرزوق الغانم

محمد الراجحي

عبدالله الطريجي

بعد مرور نحو 10 أيام على بدء الحرب الروسية الأوكرانية، وتطور الأحداث فيها بشكل متسارع، دعت الحكومة أمس إلى جلسة طارئة اليوم لمناقشة تداعيات المواجهة العسكرية المحتدمة. في هذا الإطار قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه بناء على طلبين حكومي ونيابي سيعقد المجلس جلسة خاصة اليوم لمناقشة تداعيات المواجهة بين روسيا وأوكرانيا، مشيراً إلى تلقيه طلبا نيابيا آخر لعقد جلسة خاصة بشأن أوضاع المتقاعدين.

وذكر الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إنه تلقى اليوم «أمس» وفقا للمادة «72» من اللائحة الداخلية للمجلس طلبين الأول مقدم من الحكومة لعقد جلسة سرية خاصة طارئة للمجلس على إثر الظروف العالمية الطارئة وتداعيات المواجهة العسكرية الراهنة بين جمهورية روسيا وأوكرانيا وتأثيراتها السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والبيئية.

وأضاف الغانم إنه عملا بنص المادة «72» تم الطلب الحكومي لإطلاع أعضاء المجلس على آخر التطورات والأحداث الحالية الدقيقة والاحتمالات كافة التي قد تنجم عن تطورات تلك المواجهة وإجراءات واستعدادات الحكومة بشأنها.

وأشار الغانم إلى تقديم النواب د. حمد المطر، د. صالح المطيري، أحمد الحمد، د.بدر الملا، مرزوق الخليفة، أسامة الشاهين، د.عبد الله الطريجي، د. محمد الحويلة، مهلهل المضف، بدر الحميدي طلبا على الموضوع نفسه.

وأوضح الغانم أن الطلب النيابي لعقد جلسة خاصة نص على «نطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة تداعيات الحرب القائمة بين جمهورية روسيا الاتحادية وأوكرانيا وآثارها على الخليج العربي والكويت ومنها ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص المخزون الاستراتيجي للدولة وتوفير الأمن الغذائي الداخلي الدائم والاستعداد لاحتمالات التسرب والتلوث النووي من المفاعلات الذرية».

وقال الغانم إنه قام بدمج الطلبين بعد التنسيق بين مقدمي الطلب النيابي والحكومة في جلسة واحدة وتوجيه الدعوة إلى عقد الجلسة اليوم الساعة الحادية عشرة صباحاً.

وأشار الغانم إلى وجود طلبات عدة أخرى لعقد جلسات خاصة من النائب بدر الحميدي وآخرين بخصوص موضوعات معينة.

وذكر الغانم إنه تسلم اليوم «أمس» طلبا بعقد جلسة خاصة لمناقشة أوضاع المتقاعدين مقدما من النواب أسامة المناور، بدر الحميدي، فايز الجمهور، د.عبيد الوسمي، مساعد العارضي، د.عبد الله الطريجي، د. خالد العنزي، مبارك العجمي، وسعود أبو صليب.

وقال الغانم إن الطلب النيابي تضمن المناقشة والتصويت على ما يخص توزيع أرباح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمتقاعدين، وزيادة رواتبهم ورفع الحد الأدنى للرواتب، نظراً لاستحقاق هذه الفئة من المواطنين والمواطنات الذين أفنوا أعمارهم في خدمة هذا البلد المعطاء وحان وقت رد جزء يسير من عطائهم تجاه البلد.

وأوضح الغانم أنه سيقوم بالتنسيق مع مقدمي طلب عقد الجلسة الخاصة بشأن المتقاعدين لتحديد الموعد المناسب لهم.

على صعيد متصل أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد عبيد الراجحي تقدم الحكومة بطلب لعقد جلسة خاصة «سرية» طارئة لمجلس الأمة اليوم لاطلاع أعضاء المجلس على آخر التطورات والأحداث الحالية الدقيقة والاحتمالات كافة التي قد تنجم عن تطورات تلك المواجهة وإجراءات واستعدادات الحكومة بشأنها.

وكان 10 نواب قد تقدموا بطلب عقد جلسة خاصة عاجلة لمناقشة تداعيات الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا وأثرها على الخليج العربي والكويت.

وتتضمن موضوعات النقاش ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ونقص المخزون الغذائي الاستراتيجي للدولة، وبحث توفير الأمن الغذائي الداخلي الدائم، والاستعداد لاحتمالات التلوث والتسرب النووي من المفاعلات الذرية.

من جهته رأى النائب الدكتور عبدالله الطريجي أنه «لا مبرر لطلب الحكومة عقد الجلسة غداً سرية»، خصوصا أن الكويت ليست طرفا في الحرب الروسية الأوكرانية، ولطالما دعت إلى تغليب الديبلوماسية والحلول السلمية.

وقال إن الحكومة أكدت مراراً كفاية المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية، ويفترض أن يتم التأكيد على هذه الثوابت علناً خلال جلسة اليوم.

الراجحي: سيتم خلال الجلسة الطارئة إطلاع أعضاء المجلس على آخر التطورات والأحداث الحالية الدقيقة

الطريجي: لا مبرر لطلب جلسة سرية خصوصا أن الكويت ليست طرفا في الحرب الروسية - الأوكرانية

السلطة التنفيذية أكدت مرارا كفاية المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية ويجب تأكيد ذلك علانية

مجلس الأمة

ناقشت الأمر بحضور ممثلين عن « المركزي» و«الغرفة» واتحاد المصارف

«المالية»: الدور الرئيسي في الرقابة على «سحوبات الجوائز» يعود لـ«التجارة»

الحمد: تشكيل فريق عمل للخروج بتصور نهائي لإنشاء صندوق لتعويض متضرري النصب العقاري

أحمد الحمد

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعا أمس لبحث تكليف اللجنة التحقيق بشأن السحوبات وعدم التزام الوحدة التنظيمية المختصة في وزارة التجارة بتطبيق أحكام القانون رقم «2» لسنة 1995.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الحمد إنه تمت مناقشة قضية سحوبات الجوائز في البنوك، بحضور ممثلين عن بنك الكويت المركزي وغرفة التجارة والصناعة واتحاد المصارف.

وذكر أن اللجنة انتهت إلى أن الدور الرئيسي يخص وزارة التجارة فيما يتعلق بالرقابة على سحوبات الجوائز، مبيناً أن اللجنة ستأخذ رأي الوزارة قبل رفع تقريرها النهائي للمجلس.

وبشأن البند الثاني من الاجتماع، قال الحمد إن اللجنة ناقشت الاقتراح بقانون بشأن إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من عمليات النصب العقاري، بحضور وزير التجارة فهد الشريعان وممثلين من وزارة المالية، مشيرا إلى أنه «تمت مناقشة القضية وأبعادها»، ومضيفاً أن «اللجنة رأت تشكيل فريق عمل مكون من المكتب الفني للجنة ووزارتي التجارة والمالية للخروج بصيغة وتصور نهائي للتقرير عن الاقتراح بقانون قبل التصويت عليه».

وأوضح الحمد أن «الاجتماع المقبل للجنة سيخصص لمناقشة الاقتراحات بقوانين المحالة من اللجنة التشريعية المتعلقة بالمتقاعدين».

الاجتماع المقبل للجنة سيخصص لمناقشة الاقتراحات بقوانين المحالة من اللجنة التشريعية المتعلقة بالمتقاعدين

الحويلة للشريعان: ماذا فعلت «التجارة» لوقف الارتفاع المصطنع لأسعار الحديد؟

محمد الحويلة

وجه النائب الدكتور محمد الحويلة سؤالا لوزير التجارة والصناعة فهد الشريعان عن أسباب ارتفاع الحديد خلال أزمة كورونا.

وقال: «يعاني المواطنون من ارتفاع مفتعل لأسعار الحديد من قبل تجار مستفيدين من أزمة كورونا والتعذر بها وبسبب كثرة الطلب على الحديد من المواطنين وأصحاب العقارات للبناء والترميم»، مبينا أن الأسعار بدأت بالارتفاع تدريجيا من دون أي مراقبة او متابعة من الجهات الحكومية، الأمر الذي ستكون له آثار سلبية على المواطن كما سيؤدي أيضا الى توقف أصحاب القروض الإسكانية عن البناء بسبب هذه الزيادة».

وسأل: «ما دور وزارة التجارة والصناعة لوقف ارتفاع أسعار الحديد التي يشهدها السوق الكويتي حاليا؟»، طالبا تزويده بالسعر المحدد من الوزارة لطن الحديد.

وأضاف: هل تلقت وزارة التجارة شكاوى من المواطنين بشأن ارتفاع أسعار الحديد؟ إذا كان الجواب بالإيجاب كم عدد هذه الشكاوى والاجراءات التي اتخذت من الوزارة بشأنها؟ وهل تم تحويل أي من المحلات أو التجار لجهات التحقيق؟ وتزويدي بما يثبت ذلك، إن وجد».

وتابع: «ما هي الإجراءات التي اتخذت تجاه الارتفاع المصطنع في سلع مواد البناء بهدف الاحتكار والتخزين أو إخفاء السلع عن عرضها للبيع؟ وكم عدد الحملات التي قامت بها الوزارة منذ 2020 حتى تاريخ هذا السؤال للمراقبة بشأن مراقبة ارتفاع أسعار مواد البناء وما تم بشأنها؟».